

أثر السياسة التجارية على النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

أ.د محمد محمد البنا*

أ.د عصام احمد عبد العظيم البدرى**

نعمة أمين سرور***

(*) أ.د/ محمد محمد مصطفى البنا : استاذ الاقتصاد المنقرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية .
Email: dr.mohdelbanna@gmail.com

(**) أ.د. عصام احمد عبد العظيم البدرى : استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية
Email esamahmed1981@gmail.com

(***) نعمة أمين سرور: باحثة دكتوراه فى الاقتصاد - كلية التجارة جامعة المنوفية
Email: drne3ma28@gmail.com

مستخلص

يهدف البحث إلى اختبار وتحليل أثر السياسة التجارية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، بالاعتماد على أسلوب التحليل القياسي، وتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتظهر نتائج البحث وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين مؤشرات السياسة التجارية ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال فترة البحث، كما توصل البحث إلى أنه لكي يكون لتحرير السياسة التجارية أثراً إيجابياً ملموساً على النمو الاقتصادي، فإن الاقتصاد المصري بحاجة إلى تخفيض معدل التعريف الجمركية على الواردات لتحرير التجارة بشكل أكبر، خاصة بالنسبة للمدخلات المستوردة التي تسهم بشكل كبير في الإنتاج الصناعي المحلي المصري، وزيادة تراكم رأس المال المعرفي للعمالة عن طريق التعليم والتدريب، بالإضافة إلى تسهيل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وزيادة تراكم رأس المال المادي الثابت للتحرك نحو المزيد من الانفتاح التجاري ومن ثم مساهمة السياسة التجارية بدور إيجابي وفعال في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استدامته.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي.

Abstract

The research aims to test and analyze the impact of trade policy on the real economic growth rate in Egypt, using annual time series data during the period (1990-2022), relying on the standard analysis method, applying the autoregressive distributed lag model (ARDL), and the error correction model (ECM). The research results show an inverse and statistically significant relationship in the long run between trade policy indicators and the real economic growth rate during the research period. The research also concluded that in order for trade policy liberalization to have a tangible positive impact on economic growth, the Egyptian economy needs to reduce the customs tariff rate on imports to further liberalize trade, especially for imported inputs that contribute significantly to Egyptian domestic industrial production, and increase the accumulation of knowledge capital for labor through education and training, in addition to facilitating incoming foreign direct investment flows, and increasing the accumulation of fixed physical capital. To move towards more trade openness and thus contribute trade policy to a positive and effective role in achieving economic growth and ensuring its sustainability.

Keywords: Trade policy, trade openness, economic growth.

١. مقدمة

بعد عقود من السياسات الحمائية وسياسات التصنيع القائمة على الإحلال محل الواردات، بدأ الاقتصاديون في الثمانينيات في الدعوة إلى استراتيجيات التنمية القائمة على تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، حيث لعب الأداء الضعيف للاقتصادات الموجهة نحو الداخل مقارنة ببلدان شرق آسيا الموجهة نحو الخارج سريعة النمو، دوراً مهماً في إعادة تشكيل وجهات النظر الاقتصادية فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية والنمو طويل الأجل (Edwardis 1993, 1359). كما أقامت الأدبيات المبكرة رابطاً نظرياً بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على جانب التصدير في التجارة الدولية، حيث أكدت على دور الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي بسبب التأثير الديناميكي للصادرات المتمثل في وفورات الحجم، وخاصة توليد التحسينات التكنولوجية، ومنذ بداية الثمانينيات رأى العديد من اقتصادي التنمية أن الصادرات تزيد معدل النمو من خلال توسيع السوق، وتحفيز التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية (Ulasan 2008, 37).

كما أيدت غالبية المؤسسات العالمية حجج التجارة الحرة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (IB)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وتذهب الحجة إلى أن خفض الحواجز التجارية سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية داخل أقل البلدان نمواً من خلال تقديم أسعار عالمية أرخص للمستهلكين المحليين (زيادة رفاهية المستهلك) مع خلق ظروف المنافسة للمنتجين المحليين (إجبار الإنتاج المحلي على التحول نحو القطاعات الأكثر كفاءة على أساس توافر العوامل المحلية) (Smith & Kulkarni 2010, 21)، كما صدر تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نص على أن: "الاقتصادات الأكثر انفتاحاً والموجهة نحو الخارج تتفوق باستمرار على البلدان ذات الأنظمة التجارية والاستثمارات (الأجنبية) المقيدة" (OECD 1998, 36).

ومع ذلك فإن الأدبيات النظرية لاتقدم توقعات لاليس فيها بشأن طبيعة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي، فبينما نادى Grossman and Helpman (1991) بضرورة الانفتاح التجاري، وأثره الإيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تسهيل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والتي من شأنها أن تزيد الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية وعائدات التصدير، وأكد Barro (1997) and sala-i-Martin على أن قيام الدول النامية بالتخصص في الأنشطة ذات إمكانات الابتكار

المنخفضة يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو منخفضة، بالإضافة إلى ذلك تظهر الأدبيات التجريبية التي تناولت العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي نتائج تظل غير حاسمة. فهناك دراسات وجدت تأثير إيجابي بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي (Edwards 1998; Rahman 2007)، ودراسات أخرى ربطت تلك العلاقة الإيجابية بتحسين سياسات وقطاعات معينة (Rodrik 1997; De Matteis 2004)، بينما وجدت دراسات أخرى أن حرية التجارة لها تأثير ضار كبير على النمو الاقتصادي (Udeagha&Ngepah 2020; Wani, 2022)، حيث أدى تحرير التجارة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق زيادة التضخم، وخفض سعر الصرف واحداث عجز في الميزان التجاري. مما سبق يتضح أن طبيعة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي لا تزال سؤالاً تجريبياً مطروحاً، كما أن فرضية الأثر الإيجابي لتحرير التجارة يدعم النمو الاقتصادي لا يزال يحتاج إلى مزيد من البحوث التجريبية بالتطبيق على بيانات تنموية مختلفة.

وقد تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) عام ١٩٩١، بهدف تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري ودفع النمو الاقتصادي، حيث ينطوي تحقيق الاستقرار على الحد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي، في حين تنطوي إعادة الهيكلة على تحرير التجارة ونظام سعر الصرف وأسعار الفائدة مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد (Eltahir 2013, 24). كما بدأت الحكومة المصرية حزمة إصلاحات تضمنت إصلاحات رئيسية في السياسة التجارية تهدف إلى اعتماد تشجيع الصادرات الموجهة نحو الخارج، تضمنت هذه الإصلاحات خفض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات، ومنح إعفاءات جمركية للواردات إلى المناطق الحرة، والسماح بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وخفض الحواجز غير الجمركية، والرسوم الميسرة للمصدرين وإصدار قانون ترويج الصادرات (Youssef 2023, 91-94). وبناء على ذلك انخفض متوسط معدل التعريفات الجمركية المرجح إلى ١٠,٣%، مقابل ١٧,٧% عام ١٩٩٥. (انظر شكل رقم ١). وعلى الرغم من تدابير تحرير السياسة التجارية السابقة، فقد اتسم معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) خلال (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) بالتذبذب صعوداً وهبوطاً في إطار معدلات ضعيفة، حيث حقق في المتوسط ٤,٤% خلال فترة البحث، وهذا المعدل يقل عن المعدل الحرج الذي يجب على الدولة تحقيقه سنوياً لمدة تتراوح من ٢٥ - ٣٠ عام، وهو يساوي ٦% سنوياً، والذي تم اقتراحه بعد تتبع متوسطات معدلات نمو دول

جنوب شرق آسيا (حسين ٢٠٢٣، ٧٣). وهو ما يثير التساؤل حول أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في مصر.

١.١. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية السياسة التجارية التي تعد أداة مهمة يمكن استخدامها لتحفيز النمو الاقتصادي لأي بلد، حيث يتحدد دور السياسة التجارية من خلال روابطها الوثيقة مع التجارة والإنتاج والاستثمار، فضلاً عن دورها الأساسي في تعزيز وحماية مصالح المنتجين الوطنيين، كما يستمد البحث أهميته من خلال مساهمته في الأدبيات التجريبية من خلال تقديم نتائج أكثر دقة وشمولاً، حول أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي، حيث يتبنى مقياساً للانفتاح التجاري مفقوداً في الأدبيات التجريبية، وهو حصة التجارة المركبة (CTS)، الذي يعكس واقع أثر التجارة الدولية من خلال إلقاط بُعدين يصفان الانفتاح التجاري بدقة وهما حجم التجارة وكثافة التجارة، والجمع بين متوسط معدل التعريف الجمركية والانفتاح التجاري كمؤشران للسياسة التجارية، بالإضافة إلى استخدام بيانات السلاسل الزمنية كنهج بديل للتغلب على عيوب استخدام بيانات المقطع العرضي.

٢.١. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: هل دعمت السياسات التجارية التي طبقتها مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) النمو الاقتصادي في مصر. كما يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) في الأجلين القصير والطويل؟
٢. ما أثر متوسط معدل التعريف الجمركية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) في الأجلين القصير والطويل؟

٣.١. فروض البحث

الفرض الرئيسي للبحث هو: دعمت السياسات التجارية التي طبقتها مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) النمو الاقتصادي. كما يمكن اشتقاق الفرضين الفرعيين التاليين:

١. توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢).
٢. توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين متوسط معدل التعريفية الجمركية ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٤.١. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار وتحليل أثر السياسة التجارية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢). كما تتمثل الأهداف الفرعية للبحث فيما يلي:

١. اختبار أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال فترة (١٩٩٠-٢٠٢٢).
٢. اختبار أثر متوسط معدل التعريفية الجمركية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٥.١. منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، الذي يعتمد على الأسلوب القياسي ، بهدف قياس وتحليل أثر مؤشرات السياسة التجارية (الانفتاح التجاري، متوسط معدل التعريفية الجمركية) على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في مصر خلال فترة البحث باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ ECM، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية E-Views 12.

٢. عرض الأدبيات

١.٢. عرض الأدبيات النظرية

تثير علاقة الارتباط بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، الجدل الفكري حول ما إذا كان سيتم تعزيز التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أو إعاقتهما من خلال اتباع سياسات تجارية غير مقيّدة، وتزخر الأدبيات الاقتصادية بالإيجابيات والسلبيات حول هذا الشأن، حيث قدم كلا من Adam Smith وDavid Ricardo أدواراً مهمة في تطوير نظرية التجارة الدولية، وقد دافع كلاهما

بقوة عن التجارة الحرة على أساس أن المكاسب من التجارة متاحة عالمي (Gray 1985, 7). حيث يعود الرأي القائل بأن التجارة تعزز النمو إلى Smith (1776) الذي جادل في كتابة، تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، أن هناك فائدتان رئيسيتان من التجارة الدولية الحرة أولهما، أنها توفر منفذ لفائض الإنتاج (المعروف أيضاً باسم نظرية "تتفيس الفائض")، وثانيهما أن التجارة الدولية تعمل على توسيع السوق، ونتيجة لذلك يتم تشجيع تقسيم العمل ويتحسن مستوى الإنتاجية للبلاد إلى أقصى حد (Negem 2008, 48).

كما طور Ricardo (1817) في كتابه، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، نظرية الميزة النسبية، وأشار إلى أنه بناءً على افتراضات المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل للموارد، يمكن للبلدان أن تجني مكاسب الرفاهية، من خلال التخصص في إنتاج السلع ذات تكلفة الفرصة البديلة الأقل وتداول فائض الإنتاج على الطلب المحلي، حيث تستمد هذه المكاسب الثابتة من إعادة تخصيص الموارد من قطاع إلى آخر أعلى كفاءة نسبية، ومع حدوث زيادة في التخصص على أساس الميزة النسبية هناك مكاسب في خلق التجارة تنشأ داخل الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة مع إزالة الحواجز أمام التجارة بين الأعضاء، ولكن هذه المكاسب تأتي مرة واحدة، وبمجرد إزالة الحواجز الجمركية وعدم إجراء أي إعادة تخصيص أخرى يتم استفاد المكاسب الثابتة (Thirlwall 2000, 6).

وقد تم تطوير نموذج الميزة النسبية بشكل أكبر من قبل Heckscher- Ohlin، الذي رأى أن الميزة النسبية لأي بلد تعتمد على قاعدة موارده، مثل توفر العمالة بشكل كبير في البلدان النامية، ووفقاً لهما ينبغي لهذه البلدان أن تخصص في المنتجات كثيفة العمالة، ويرى نموذج معادلة السعر أن السوق الحرة سترفع أسعار العمالة حتى يتم تعادل جميع أسعار عوامل الانتاج في جميع أنحاء العالم، كما أنه مع تطبيق التجارة الحرة، سيكون العمال في البلدان النامية أكبر المستفيدين (Siddiqui 2018,6).

وتوصلت نظرية Heckscher- Ohlin إلى نتيجة مثيرة للاهتمام، وهي أن حرية حركة السلع في التجارة الدولية يمكن أن تكون بمثابة بديل جزئي لحركة العوامل، مما سيؤدي إلى معادلة جزئية للنسب النسبية (والمطلقة) لأسعار تلك العوامل، حيث أشار Ohlin أن حركة السلع تعوض إلى حد ما عدم وجود عوامل التنقل بين الأقاليم، كما أن الاتجاه نحو تحقيق المساواة في أسعار عوامل

الإنتاج، يعني الاستخدام الأفضل لها، وبالتالي تقليل المساوئ الناشئة عن التوزيع الجغرافي غير المناسب لعوامل الإنتاج (Samuelson 1948, 163, 165). كما تم تطوير "نظرية تجارية جديدة" تشرح سبب انخراط الدول المتطابقة في التجارة البينية - التجارة في اتجاهين داخل نفس الصناعة، فقد أظهر Krugman (1979) أن البلدان المتماثلة قد تتاجر للاستفادة من وفورات الحجم، فعندما تنتقل البلدان من الاكتفاء الذاتي إلى التجارة الحرة، ينخفض عدد أصناف السلع في كل دولة، مما يمكن الشركات من الإنتاج أسفل منحنيات متوسط التكلفة. لذلك هناك مكاسب من التجارة بسبب انخفاض تكلفة وحدة الإنتاج ويمكن المستهلكون من الوصول إلى المزيد من الأصناف من خلال التجارة.

وتفترض نظرية الليبرالية الجديدة أن المنافسة مثالية، وأن المصلحة العامة تتحقق على أفضل وجه من خلال المساعي الاقتصادية الخاصة، وأن الموارد يتم توزيعها بالكامل، وتترجم هذه الافتراضات الأساسية للنظرية إلى "تجارة حرة" من شأنها أن تخلق منافع لجميع الأفراد، فمنذ صعود النيوليبرالية في ثمانينيات القرن العشرين كنموذج تنمية شاملة عالمية، أصبحت الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذه الافتراضات النظرية وترجمتها إلى ممارسة فعلية هي "مناطق/ إتفاقيات التجارة الحرة"، حيث تتكون اتفاقيات التجارة الحرة من عدد محدد من الدول القومية في منطقة جغرافية محددة، وقد تم تنفيذها في جميع أنحاء العالم بنفس القدر من أجل إعطاء محتوى عملي للاعتقاد بأن التجارة الحرة لها آثار إيجابية يمكن التنبؤ بها على النمو الاقتصادي (Mckinley 2011, 2).

وفي نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة للاقتصادات المغلقة كما عرضها (Ramsey, 1928; Solow, 1956; Cass, 1965)، يميل معدل نمو نصيب الفرد إلى الارتباط عكسياً مع مستوى البداية من الإنتاج أو الدخل للفرد. وعلى وجه الخصوص إذا كانت الاقتصاديات متشابهة فيما يتعلق بالأفضليات والتكنولوجيا، فإن الاقتصادات الفقيرة تنمو بشكل أسرع من الاقتصادات الغنية، وبالتالي هناك قوة تعزز التقارب في مستويات نصيب الفرد من الناتج أو الدخل (Barro & Sala-i-Martin 1992, 224). وقد توصل نموذج Solow (1956, 65, 91) إلى أنهما كانت القيمة الأولية لنسبة رأس المال للعمالة، فإن النظام سوف يتطور نحو حالة من النمو المتوازن بالمعدل الطبيعي، إذا كان مخزون رأس المال الأولي أقل من نسبة التوازن، سينمو رأس المال والإنتاج بوتيرة أسرع من نمو القوى العاملة حتى يتم الاقتراب من نسبة التوازن.

وفي التسعينيات بدأت مسائل صنع السياسة الاقتصادية تلعب دوراً أكبر في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، ولذلك تم تطبيق النموذج على تحليل الاقتصادات المفتوحة ودور الترتيبات المؤسسية كما في (Barro&sala-i-Martin 1997). ففي النموذج الكلاسيكي الجديد للاقتصاد المفتوح حيث يتطلب الإنتاج المحلي مدخلات محلية ومستوردة، يبين النموذج أن التшоوهات التجارية الناجمة عن سياسات حكومية مثل التعريفات الجمركية وضوابط الصرف تعمل على توليد تباينات بين البلدان في معدلات النمو وفي نصيب الفرد من الدخل على مدى فترة انتقالية طويلة. ويمكن القول أنه وفقاً لنماذج النمو الكلاسيكية الجديدة ، لا يمكن للسياسات الحكومية أن تؤثر على معدل نمو الدخل في الحالة المستقرة، ومحرك النمو هو التقدم التكنولوجي الخارجي، ولذلك في الإطار الكلاسيكي الجديد لا ترتبط الاختلافات في الأنظمة التجارية بالتغيرات في معدلات النمو على المدى الطويل. نظراً لأن نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة تعطي وزناً ضئيلاً للسياسة التجارية في تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Lee 1993, 300).

كما شهدت الثمانينيات بداية كل من النمو الداخلي وأدبيات تراجع النمو، حيث تفسر نظريات النمو الداخلي على النقيض من نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة، التقدم التكنولوجي باعتباره نتيجة لأنشطة البحث والتطوير (R&D) التي تقوم بها الشركات، وتفسر رأس المال البشري باعتباره القدرات التي تكتسبها الأسر من خلال التعليم المدرسي والتعلم بالممارسة، وكان (Lucas 1988) و (Romer 1989, 1990)، أول من حفز وطور هذه النظريات وتبعهم (Aghion and 1992) Howitt، فمنذ التسعينيات ظهرت فكرة الدمج بين نظرية النمو الداخلي ونظرية التجارة الدولية الجديدة، ووفقاً لهذا الاندماج فإن النمو يولد في الاقتصادات المفتوحة. حيث تشرح هذه النماذج أسباب النمو التكنولوجي من خلال ثلاث آليات هي (Soltani et al. 2013, 25):

- التعلم بالممارسة، فكلما زاد إنتاج العامل تعلم كيفية الإنتاج بكفاءة أكبر، أى أن اكتساب الخبرة يزيد الإنتاجية.
- تراكم رأس المال البشري، أى المهارات التي تمتلكها القوى العاملة والتي تعتمد على إنتاجيتها، حيث يعد المستوى التعليمي العالي للسكان مفيداً.
- البنية الأساسية (العامة أو الخاصة) التي تحفزها، أى أن إنشاء شبكة اتصال فعال (على سبيل المثال) يدعم النشاط الإنتاجي.

٢.٢. عرض الأدبيات التجريبية

أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن تحرير السياسة التجارية يجعل الاقتصادات تنمو بشكل أسرع من تلك المغلقة، حيث يفترض أن يكون للانفتاح التجاري المتزايد أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما يوجد أثر سلبي للقيود التجارية على النمو الاقتصادي، كما في دراسة (Sachs & Warner 1995; Edwards 1998; Frankel & Romer 1999; Dollar & Kraay 2004; Rahman 2007; Idris 2016; Khalid 2016; Keho 2017; Sriyana & Afandi 2020; Bakari, El weriemmi & Mohamed. 2022). واعتمدت تلك الدراسات على مؤشرات مختلفة للسياسة التجارية، ما بين الانفتاح التجاري و/أو التسهيلات الناجمة عن تحرير التجارة، كما تباينت الدراسات التجريبية السابقة من حيث اعتمادها على مقياس معين للانفتاح التجاري، ما بين قياس الانفتاح بالاعتماد إجمالي التجارة/الناتج المحلي الإجمالي، أو الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي، أو الواردات/الناتج المحلي الإجمالي، أو الجمع بين الثلاث مقاييس السابقة، فيما اعتمد القليل من الدراسات على حصة التجارة المركبة (CTS) لقياس الانفتاح التجاري. وفي المقابل تنوعت طرق قياس التسهيلات الناتجة عن التجارة ما بين متوسط التعريف الجمركية أو متوسط تغطية الحواجز غير الجمركية أو متوسط علاوة السوق السوداء، وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تم قياسه إما عن طريق نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو نمو نصيب الفرد من الدخل.

كما اختلف نوع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسات التجريبية السابقة، ما بين بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) أو البيانات المقطعية (Cross Section Data) أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، كما تعددت المنهجيات المتبعة في تلك الدراسات ما بين منهجية التكامل المشترك باستخدام العديد من النماذج القياسية (نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعية (ARDL) ونموذج (NARDL)، اختبار جوهانسن للتكامل المشترك) ونموذج العزوم المعممة (GMM)، ونموذج المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS)، ونماذج المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS)، كما اعتمدت بعض الدراسات على منهجية السببية (اختبار سببية جرانجر (Granger Couselty Test) أو اختبار سببية تودا-ياماماتو (Toda-yamamoto 1995)، فيما اعتمد البعض الآخر على الجمع بين منهجية التكامل المشترك ومنهجية السببية.

ولقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن الانفتاح التجاري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تدفقات التكنولوجيا، التي بدورها ستزيد الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، وعائدات التصدير، كما اشار البعض الآخر إلى أن الانفتاح التجاري المتزايد على الاقتصاد الدولي يوفر سلسلة من المزايا، والتي تتمثل في الوصول إلى رأس المال الأجنبي، ونقل التكنولوجيا واستيراد السلع الرأسمالية، والتي يمكن أن تدعم تسارع النمو الاقتصادي. فيما توصل البعض الآخر إلى أن السياسة التجارية المقيدة تحرم البلدان من الاستفادة من جميع مزايا الانفتاح التجاري سابقة الذكر.

كما توصلت بعض الأدبيات إلى أن تحرير السياسة التجارية يدعم النمو الاقتصادي بشكل فعال من خلال تحسين سياسات وقطاعات معينة كما في دراسة (Rodrik 1997; De Matteis 2004; Chang, Kaltani&Loayza 2005; Zahonogo, 2017; Huchet- Bourdon, Le Mouel&Vijil 2018)، واعتمدت تلك الدراسات على الانفتاح التجاري كمؤشر لتحرير السياسة التجارية في الحالة المعنية بالدراسة، حيث تباينت الدراسات التجريبية السابقة من حيث اعتمادها على مقياس معين للانفتاح التجاري، ما بين قياس الانفتاح بالاعتماد على حصة التجارة التقليدية (إجمالي التجارة/الناتج المحلي الإجمالي)، أو بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات لقياس الانفتاح التجاري وهي نسبة التجارة/الناتج المحلي الإجمالي وجودة وتنوع سلة الصادرات. فيما إتجه البعض الآخر من الدراسات لاستخدام ثلاثة مؤشرات أخرى وهي الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي، والواردات/الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي التجارة / الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تم قياسه إما عن طريق نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو نمو نصيب الفرد من الدخل.

كما اختلف نوع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسات التجريبية السابقة، ما بين البيانات المقطعية (Cross Section Data) وبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وتعددت المنهجيات المتبعة في تلك الدراسات ما بين منهجية التكامل المشترك باستخدام العديد من النماذج القياسية نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) ونموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL)، بالإضافة إلى نموذج العزوم المعممة (GMM)، نموذج الانحدار الخطي ونموذج القطع المكافئ، و طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (OLS).

ولقد توصلت بعض الأدبيات إلى تحرير السياسة التجارية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن هذا الأثر الإيجابي مشروط بسياسات تكميلية أخرى، حيث أشارت إلى أنه عندما يكون الانفتاح

التجاري مصحوباً بساسات غير كافية لتعزيز البنية التحتية، التنمية المالية، رأس المال البشري، الاستثمار في رأس المال المادي واستقرار الأسعار فإن الانفتاح التجاري لايزيد من تحفيز النمو الاقتصادي. فيما اشارت بعض الدراسات إلى أن الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مرتبط ببعض الخصائص المؤسسية والاقتصادية مثل العمق المالي، استقرار أسعار الاقتصاد الكلي، ومرونة سوق العمل، والتي تجعل بلد ما قادراً على التكيف مع الظروف الجديدة التي تفرضها المنافسة الدولية.

ومن ناحية أخرى فقد أشارت بعض الدراسات التجريبية إلى وجود أثر سلبي لتحرير السياسة التجارية على النمو الاقتصادي، ووجد البعض الآخر علاقة إيجابية وهامة بين الحواجز التجارية والنمو الاقتصادي كما في (Tekin 2012; Adu-Gyamfi, Nketiah&Obuobi 2020; Udeagha&Ngepah 2020; Wani, 2022)، واعتمدت تلك الدراسات على مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح التجاري، ما بين قياس الانفتاح بالاعتماد على حصة التجارة التقليدية (إجمالي التجارة/الناتج المحلي الإجمالي)، أو بالاعتماد على حصة التجارة المركبة (CTS). وفي المقابل تنوعت طرق قياس الحواجز التجارية ما بين متوسط التعريف الجمركية أو متوسط تغطية الحواجز غير الجمركية أو متوسط علاوة السوق السوداء، كما إتجهت بعض الدراسات للجمع بين تلك المؤشرات لقياس التشوهات الناجمة عن تقييد السياسة التجارية.

كما اختلف نوع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسات التجريبية السابقة، ما بين بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) أو البيانات المقطعية (Cross Section Data) أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، كما تعددت المنهجيات المتبعة في تلك الدراسات ما بين منهجية التكامل المشترك باستخدام العديد من النماذج القياسية (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج (NARDL)، اختبار جوهانسن للتكامل المشترك) ونموذج العزوم المعممة (GMM)، نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما اعتمدت بعض الدراسات على منهجية السببية اختبار سببية جرانجر (Granger Couselty Test) أو اختبار سببية تودا- ياماماتو (Toda-yamamoto 1995)، فيما اعتمد البعض الآخر على الجمع بين منهجية التكامل المشترك ومنهجية السببية.

حيث أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الأثر السلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يرجع إلى هيمنة الجانب الاستهلاكي بدلاً من الجانب الإنتاجي، مما يتسبب في انخفاض التكنولوجيا

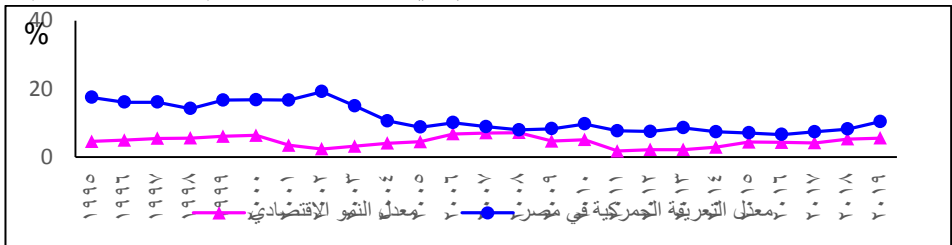
و تنمية المعرفة، وهو ما يعبر عن انخفاض جودة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتبر من العوامل الأساسية في زيادة التمثيل الجغرافي للدولة. في حين أشارت بعض الدراسات التي تناولت حالة البلدان النامية بالدراسة إلى أن الأثر السلبي للانفتاح التجاري ربما يرجع إلى انعكاس شروط التبادل التجاري على نحو يضر بأقل البلدان نمواً، كما أشار البعض الآخر إلى أن الأثر السلبي للانفتاح التجاري يرجع إلى أن الانفتاح التجاري أدى إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق زيادة التضخم، وخفض سعر الصرف واحداث عجز في الميزان التجاري.

٣. تطور السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

منذ أوائل التسعينات اكتسبت سياسات التحرير الاقتصادي زخماً في شكل الخصخصة وقد ارتبط برنامج (ERSAP) أيضاً بتدابير تحرير التجارة بما في ذلك تخفيض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات وإزالة الحواجز غير الجمركية، وتقليل القيود المحلية على التسعير والتوزيع، وتحسين أنشطة التفتيش والتخليص على الواردات من قبل إدارة الجمارك. كما تم تنفيذ بعض تدابير الإصلاح المعززة للتجارة مثل اعتماد سياسات استثمارية أكثر حرية وخصخصة بعض الشركات العامة (WTO 1999). ومع إنضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ (يوسف ٢٠١٩، ٤٢، ٤١)، ومع الاتجاه نحو تحرير السياسة التجارية، بدأ معدل التعريفات الجمركية في الانخفاض التدريجي، ويوضح شكل رقم (١) تطور معدل التعريفات الجمركية على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة كنسبة مئوية وتطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٩، والتي توضح فترة الانتقال من الحماية الجزئية إلى الحرية بشكل تدريجي كما يلي:

شكل (١)

تطور معدل التعريفات الجمركية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٩)

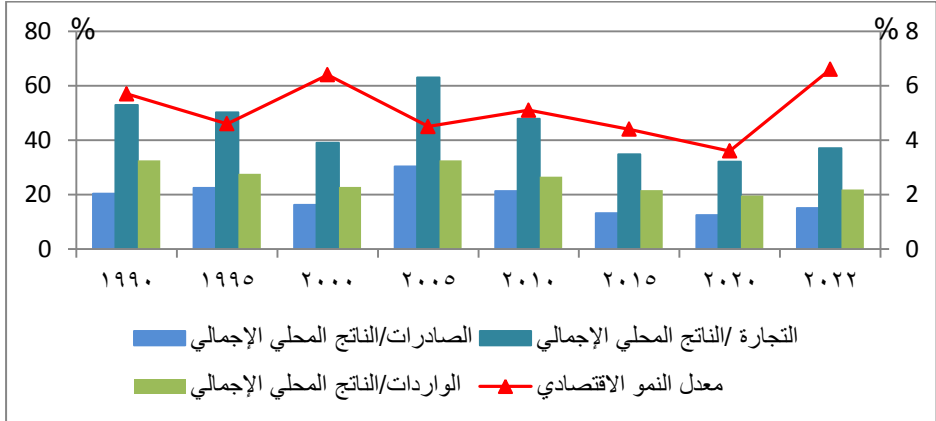


المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org/indicator>).

ويتضح من خلال الشكل رقم (١) أنه في عام ٢٠٠٢ قد وصلت معدلات التعريفات الجمركية أعلى نسبة لها وذلك بنسبة ١٩,٨٩%، وأما عن أدنى معدل للتعريفات الجمركية خلال ذات الفترة يلاحظ أنه في عام ٢٠١٩ قدر بـ ٦,١٠%. وفي أثناء تلك الفترة يتضح أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأثر بذلك وخاصةً في مرحلة البدء في تخفيض معدل التعريفات الجمركية عند عام ٢٠٠٨، ففي نفس العام حققت مصر معدل نمو مرتفع يقدر بنسبة ٧,١٦%، وبمقارنة ذلك بمعدل التعريفات المرحجة خلال عام ٢٠٠٨ قدر نسبته ٨%، وعلى الرغم من أن هناك معدلات جمركية منخفضة تلت عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٧,٠٨% في عام ٢٠١٥ فلم يتعدى معدل النمو للناتج المحلي ٤,٣٧%، ويتضح من خلال الشكل البياني السابق أن معدل النمو اخذ في الارتفاع ليصل إلى ٥,٨% عام ٢٠١٨ ومعدل تعريفات جمركية مضطربة ارتقاعاً وانخفاضاً قدرت عام ٢٠١٨ بـ ٨,١٩%. ومن الملاحظ من الرسم أن معدل التعريفات الجمركية تلعب دوراً هاماً في رفع القدرة التجارية وزيادة التصدير الذي يعود بالإيجاب على النمو وذلك إذا تم الاستفادة منه بشكل إيجابي.

لقد أظهرت مؤشرات الانفتاح التجاري (مقاساً بحصة التجارة التقليدية، والصادرات/الناتج المحلي الإجمالي، والواردات/الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي (مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في مصر سجلاً متقلباً منذ بداية التسعينات كما هو موضح في الشكل (٢) حيث تمثل مؤشرات الانفتاح التجاري بالمحور الرأسي الأيمن ويمثل معدل النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي) بالمحور الرأسي الأيسر كما يلي:

شكل (٢) تطور مؤشرات الانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢



المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org/indicator>).

يتضح من الشكل (٢)، أنه في النصف الأول من التسعينيات انتعشت مؤشرات الانفتاح التجاري حيث ارتفعت التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٦٣% عام ١٩٩٢، والصادرات كنسبة من الناتج المحلي لتصل إلى ٢٨,٤%، كما صلت الواردات كنسبة من الناتج المحلي ٣٠,٩%، في حين واصل النمو الاقتصادي اتجاهه النزولي بمعدل ٤,٥%، بعد سياسة التثبيت التي تم تنفيذها في عام ١٩٩٠. وفي النصف الثاني من التسعينيات وصولاً إلى عام ٢٠٠٠، استمر كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في التحرك في اتجاهين متعاكسين، وبدأ من عام ٢٠١٧ بدأت العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات الانفتاح التجاري تستعيد قوتها مرة أخرى، حيث وصلت التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣٧%، وحقت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٥,١%، ٢٢,٩% على التوالي، وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٦,٦%. ويتضح مما سبق أن الارتباط بين الانفتاح التجاري (كمؤشر للسياسة التجارية) ومعدل النمو الاقتصادي في مصر ليس واضحاً، فهو يحتاج إلى مزيد من البحث باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المناسبة وهو ما سيتم تناوله لاحقاً.

٤. منهجية البحث التجريبية ونتائجها

١.٤. نموذج البحث ومصدر البيانات

تمت صياغة نموذج البحث بالإستناد إلى نموذج النمو الداخلي الذي اقترحه Grossman and Helpman (1991)، حيث يتم تفسير معدل النمو الإقتصادي الحقيقي بالمعادلة التالية:

$$EG_t = f(TO_t, FDI_t, K_t, L_t, TR_t)$$

حيث يكون المتغير التابع هو معدل النمو الإقتصادي الحقيقي (EG_t)، مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة t ، وتمثل السياسة التجارية والعمالة (L_t)، المتغيران المستقلان الرئيسيان، حيث أن TO_t ، TR_t الانفتاح التجاري (مقاساً بحصة التجارة المركبة)، ومتوسط معدل التعريف الجمركية (TR_t) ويتم حسابه بقسمة إجمالي رسوم الإستيراد على حجم الواردات، خلال الفترة t على التوالي، مؤشران للسياسة التجارية، وتقاس العمالة (L_t) بعدد المشتغلين ١٥ سنة فأكثر كنسبة من قوة العمل. كما تم تضمين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (FDI_t)، مقاساً بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي رأس المال المادي (K_t)، مقاساً بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغيرات تفسيرية مساعدة، ويمكن توصيف متغيرات البحث كما في جدول رقم (١) على النحو التالي:

جدول (١)

متغيرات البحث ومصدر البيانات

المتغير	الرمز	القياس طريقة	البيانات مصدر
الحقيقي الإقتصادي النمو معدل	EG	الحقيقي الإجمالي المحلي الناتج نمو	الدولي البنك بيانات قاعدة (WDI)
التجاري الانفتاح	TO	الوكبة التجارة حصة	على بالاعتماد البادئة بواسطة (WDI)
الجوكية التعريف معدل متوسط	TR	الواردات حجم على الإستيراد رسوم إجمالي بقسمة	الدولي البنك بيانات قاعدة (WDI)
الوافد المبيشر الأجنبي الاستثمار	FDI	الوافد المبيشر الأجنبي الاستثمار (GDP%)	الدولي البنك بيانات قاعدة (WDI)
المادي المال رأس إجمالي	K	الثابت المال رأس تكوين إجمالي (GDP%)	الدولي البنك بيانات قاعدة (WDI)
العمالة	L	المشتغلين عدد 15 العمل قوة إجمالي من كنسبة فأكثر سنه والإحصاء العامة للتعينة المركزي الجهاز	

المصدر: إعداد الباحثة.

٢.٤. المنهجية التجريبية للبحث

يعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) لتقدير نموذج البحث، ونموذج تصحيح الخطأ الخاص به (ECM)، وهي

المنهجية التي طورها Pesaran (2001) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات من عدمه. وتتميز هذه المنهجية عن منهجية أنجل - جرانجر للتكامل المشترك (Engle & Granger ١٩٨٧) ومنهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen & Juselius 1990)، في أنها يمكن إستخدامها بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (متكاملة من الدرجة (0) أو متكاملة من الدرجة (1) أو خليط بينهما)، بالإضافة إلى أنه يمكن تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بشكل آني في نفس النموذج، كما يتميز نموذج ARDL بأنه يأخذ بعين الإعتبار فترات إبطاء المتغير التابع وفترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، أي أن المتغير التابع يُفسر بقيمه السابقة وبالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة. ويوضح هذا الاختبار إذا ما كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث أم لا، ومن ثم يقوم البحث بتقدير ARDL، اعتماداً على عدد مناسب من فترات الإبطاء لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويمكن التعبير عن هذا النموذج باستخدام المعادلة (١):

$$\begin{aligned} \Delta \ln EG_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta \ln EG_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_2 \Delta \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_3 \Delta \ln TR_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_3} \alpha_4 \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \alpha_5 \Delta \ln K_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \alpha_6 \Delta \ln FDI_{t-i} \\ & + \beta_1 \ln EG_{t-1} + \beta_2 \ln TO_{t-1} + \beta_3 \ln TR_{t-1} + \beta_4 \ln L_{t-1} \\ & + \beta_5 \ln K_{t-1} + \beta_6 \ln FDI_{t-1} + \varepsilon_t(1) \end{aligned}$$

حيث أن α_0 : معلمة الحد الثابت، Δ : الفروق من الدرجة الأولى، p : فترات إبطاء المتغير التابع ($\ln EG$)، $(q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$: فترات إبطاء المتغيرات المستقلة ($\ln TO, \ln TR, \ln L, \ln K, \ln FDI$) على التوالي، $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6)$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل، $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6)$: معاملات العلاقة طويلة الأجل، ε_t : حد الخطأ العشوائي. الخطوة الثانية، ويمكن فحص التكامل المشترك بين متغيرا البحث من خلال إجراء اختبار الحدود Bounds Test، وذلك من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

■ الفرض العدمي (H_0): لا توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$$

▪ الفرض البديل (H_1): توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

ولاختبار الفرضيتين السابقتين قام Shin and SmithPesaran, (2001) بوضع قيم مجذولة في شكل حدود تشتمل على حد أعلى وهو يوافق سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وحد أدنى وهو يوافق سلاسل متكاملة في المستوى أي من الدرجة (0)، ومن خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة بالقيم المجذولة لبيران يتخذ القرار الخاص بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه كما يلي: إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى للقيم الحرجة، يرفض الفرض العدمي ويقبل الفرض البديل الذي يقضي بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث ضمن مستوى المعنوية المختار، وإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، فيتم قبول الفرض العدمي، أي أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية المختار. في حين أنه إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين الحد الأقصى والحد الأدنى للقيم الحرجة، فلا يمكن الجزم بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه.

ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) استناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة $(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معاملات الأجل لاقصير لمتغيرات النموذج، ويساعد هذا النموذج في تقدير معلمة تصحيح الخطأ قصيرة الأجل (λ) ، حيث توضح سرعة التكيف التي يتم بها تعديل إختلال التوازن في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، وكذلك التعرف على الآثار قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويتم تقدير هذا النموذج في إطار نموذج ARDL من خلال المعادلة رقم (٢) كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta \ln EG_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta \ln EG_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_2 \Delta \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_3 \Delta \ln TR_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_3} \alpha_4 \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \alpha_5 \Delta \ln K_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \alpha_6 \Delta \ln FDI_{t-i} \\ & + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2) \end{aligned}$$

٣.٤. النتائج

١.٣.٤. نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للتعرف على درجة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) في المستوى وبعد أخذ الفروق الأولي كما يلي:

جدول (٢)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات البحث

ثابت	ديكي اختبار - الموسع فولر (ADF)	المستوى في	ديكي اختبار - الموسع فولر (ADF)	الأولى الفروق أخذ عدد
ثابت	واتجاه ثابت	واتجاه ثابت بدون	ثابت	واتجاه ثابت بدون
-3.995	-3.441	-0.906	-10.042	-9.924
***	*	No	***	***
-2.715	-2.564	-0.369	-4.495	-4.364
*	No	No	***	***
-1.884	-3.105	-2.265	-3.902	-4.019
No	No	**	***	**
-1.19	-1.832	-0.534	-4.939	-4.822
No	No	No	***	***
-1.424	-1.176	-0.867	-4.04	-4.123
No	No	No	***	**
-2.171	-2.469	-1.518	-5.384	-5.282
No	No	No	***	***

المصدر: مخرجات برنامج E-views12.

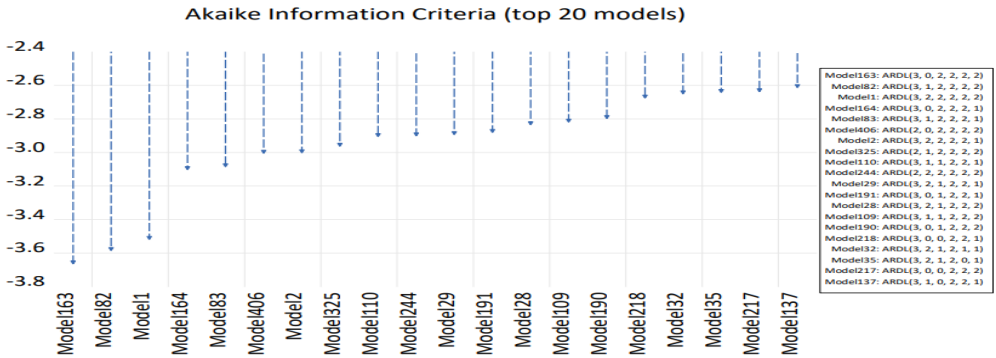
من خلال بيانات الجدول رقم (٢) يتبين أن جميع متغيرات البحث هي سلاسل زمنية تخلو من جذر الوحدة عند الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة (1)، ولا يوجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2) أو ما بعدها، وبالتالي يمكن تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك وفقاً لـ Shin and SmithPesaran (2001).

٢.٣.٤. نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد التأكد من أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة عند الفرق الأول (1)، يتم اختيار النموذج الأمثل وفقاً لمعيار Akaike information criterion (AIC)، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (٣)، حيث يتم اختيار النموذج الذي يجعل قيمة (AIC) أقل ما يمكن، وبالتالي فإن النموذج الأمثل هو (3, 0, 2, 2, 2, 2) ARDL، ويتضح ذلك كما يلي:

شكل (٣)

اختبار فترات الإبطاء المتلي وفقاً (AIC) Akaike information criterion



المصدر: مخرجات برنامج Eviews-12.

٣.٣.٤. نتائج اختبار ARDL (Bound- Test)

بعد تحديد فترات الإبطاء المتلي يتم التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال اختبار الحدود - **Bound Test** كما يتضح من خلال الجدول رقم (٣) على النحو التالي:

جدول (٣)

نتائج اختبار ARDL (Bound- Test)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	12.89795	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.50%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات برنامج E-views12

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) لنتائج اختبار الحدود (Bound Test) أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث؛ حيث إن قيمة إحصائية F المحسوبة للنموذج تساوي 12.99، وهي

أكبر من قيم الحدود العليا للقيم الحرجة (1) عند مستويات معنوية ١%، ٢.٥%، ٥% و ١٠%، ويوضح الجدول رقم (٤) تقدير معاملات الأجل الطويل كما يلي:

جدول (٤)

نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL

ARDL Long Run Form				
Dependent Variable: ln(EG)				
Selected Model: ARDL(3, 0, 2, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ln(TO)	-0.879078	0.194247	-4.525575	0.0106
ln(RT)	-0.662929	0.186118	-3.561876	0.0235
ln(L)	-5.887271	1.324968	-4.44333	0.0113
ln(K)	2.691862	0.375881	7.161484	0.002
ln(FDI)	0.353328	0.096928	3.645258	0.0219
C	8.250194	1.991439	4.142831	0.0143
R-squared	0.9804			
AdjustedR2	0.9236			
F-statistic	12.553			
Durbin-Watson stat	2.654888			
Prob(F-statistic)	0.0125			

المصدر: مخرجات برنامج E-views12.

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) أنه توجد علاقة عكسية بين مؤشرات السياسة التجارية (الانفتاح التجاري، متوسط معدل التعريف الجمركية) ومعدل النمو الاقتصادي وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥%، وبالنظر إلى قيمة معاملات الانفتاح التجاري ومتوسط معدل التعريف الجمركية يمكن حساب مدى التأثيرات طويلة الأجل للانفتاح التجاري ومتوسط معدل التعريف الجمركية على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر. حيث تظهر النتائج أنه مع الحفاظ على ثبات العوامل الأخرى فإن النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٨٧٩٠٧٨% ينجم عن انخفاض الانفتاح التجاري بنسبة ١%. كما أن النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٦٦٢٩٢٩% ينتج عن انخفاض متوسط معدل التعريف الجمركية بنسبة ١%.

٤.٣.٤. نتائج نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ (ECM) كما يلي:

جدول (٥)

نتائج نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL

المصدر: E-views12 برنامج مخرجات

ARDL Error Correction				
Dependent Variable: D(LNEG)				
Selected Model: ARDL(3, 0, 2, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 1 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LNEG(-1))	0.777484	0.086329	9.006027	0.0008
D(LNEG(-2))	-0.323722	0.069274	-4.673061	0.0095
D(LNRT)	-0.856772	0.110294	-7.768111	0.0015
D(LNRT(-1))	-0.857684	0.158604	-5.407714	0.0057
D(LNL)	-8.205516	0.861599	-9.523593	0.0007
D(LNL(-1))	10.17694	0.836395	12.16762	0.0003
D(LNK)	2.011454	0.196721	10.22492	0.0005
D(LNK(-1))	-3.315119	0.272102	-12.18335	0.0003
D(LNFDI)	-0.208289	0.040863	-5.097311	0.0007
D(LNFDI(-1))	-0.148124	0.029859	-4.960862	0.0077
CointEq(-1)*	-1.518825	0.101095	-15.02379	0.0001
R-squared	0.974466	Adjusted R-squared	0.648933	
Durbin-Watson stat	2.654888			

تؤكد النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) والخاصة بقيمة معامل تصحيح الخطأ أنها جاءت متوافقة مع نتائج اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود Bound- Test، والذي يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك حيث أن معامل تصحيح الخطأ سالب وذو معنوية احصائية. حيث قدرت قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) بنحو (-١,٥١٨٨٢٥) وكانت معنوية عند مستوى معنوية ١%، وهو ما يشير إلى أن ١,٥١٨٨٢٥ من إختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أنه يتطلب حوالي أقل من سنة (١,٥١٨٨٢٥/١=٠,٦٦) أي ما يقارب سبعة أشهر، وهي استجابة سريعة للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

٤.٣.٤. نتائج الاختبارات التشخيصية القياسية

جدول (٦)

نتائج الاختبارات التشخيصية القياسية لنموذج الدراسة

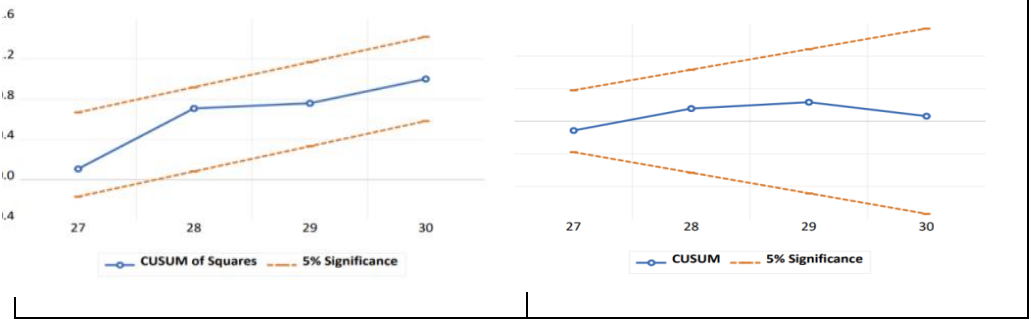
Test	Test Statistic	P-Value
Jarque-Bera Test for Normality	Jarque-Bera = 0.9611	0.6184
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F -Statistic = 2.2978	0.2268
Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test:ARCH	F -Statistic = 0.0235	0.8798
Ramsey Reset Test for Model Specification	T -Statistic = 1.7191	0.1841
	F -Statistic = 2.9554	0.1841

المصدر: مخرجات برنامج E-views12.

يتضح من نتائج اختبار Jarque-Bera الموضحة بالجدول رقم (٦) أن قيمة Jarque-Bera كانت غير معنوية عند مستوى ٥%. وبالتالي يتم قبول الفرض الصفري الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتوزع طبقاً للتوزيع الطبيعي. كما يتضح من خلال فحص الارتباط السلسلي لبواقي النموذج باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة F المحسوبة لم تثبت معنويتها عند مستوى ٥%، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي الذي ينص على النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط السلسلي بين أخطاءه. وفيما يتعلق باختبار تجانس تباينات الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test فإن قيمة F المحسوبة لم تثبت معنويتها عند مستوى ٥%، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي الذي ينص على تجانس تباينات الأخطاء لنموذج الدراسة. وأوضحت نتائج اختبار Ramsey Reset Test أن قيمة F المحسوبة و T المحسوبة غير معنوية عند مستوى معنوية ٥% وهو ما يشير إلى ملائمة الشكل الدالي الوغاريتمي المستخدم لتقدير العلاقة بين متغيرات البحث. كما يتضح من خلال الشكل رقم (٤) المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM)، كما يتضح المجموع التراكمي لمربعات بواقي نفس النموذج (CUSNMSQ) كما يلي:

شكل (٤)

اختبار التوزيع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي للنموذج المقدر



المصدر: مخرجات برنامج E-views12.

يشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدر و المجموع التراكمي لمربعات البواقي في الشكل رقم (٤) بين الحدين الأدنى والأقصى للإختبار عند مستوى معنوية ٥%، بأن هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل لمتغيرات نموذج التكامل المشترك المقدر، وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة فيما بين الأجلين القصير والطويل، مما يدل على أن معلمات النموذج مستقرة عبر الزمن، ومن ثم فإن معلمات النموذج قصيرة وطويلة الأجل تحقق شرط الاستقرار ويمكن استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين متغيرات البحث.

٥. نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين مؤشرات السياسة التجارية (الانفتاح التجاري، متوسط معدل التعريف الجمركية) و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (مقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، حيث قدرت قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) بنحو (-١,٥١٨٨٢٥)، وكانت معنوية عند مستوى معنوية ١%، وهو ما يشير إلى أن ١,٥١٨٨٢٥ من إختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أنه يتطلب حوالي أقل من سنة (١/١,٥١٨٨٢٥=٠,٦٦) أي ما يقارب سبعة أشهر، وهي استجابة سريعة للعودة إلى

الوضع التوازني في الأجل الطويل وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

- توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري (مقاساً بحصة التجارة المركبة) ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال فترة الدراسة، حيث أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٨٧٩٠٧٨% ينجم عن انخفاض الانفتاح التجاري بنسبة ١%. ولكن هذه العلاقة تتعذر في الأجل القصير.
- توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين متوسط معدل التعريفية الجمركية (كؤشر للسياسة التجارية) ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وتمتد هذه العلاقة في الأجل الطويل حيث أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٦٦٢٩٢٩% ينتج عن انخفاض متوسط معدل التعريفية الجمركية بنسبة ١%.
- توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين العمالة ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي وتمتد هذه العلاقة في الأجل الطويل، حيث أن النمو الاقتصادي بنسبة ٥,٨٨٧٢٧١% ينجم عن انخفاض العمالة في مصر بنسبة ١%، كما توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين رأس المال المادي الثابت ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وتمتد هذه العلاقة في الأجل الطويل حيث أن زيادة رأس المال المادي الثابت بنسبة ١% في مصر تعزز النمو الاقتصادي بنسبة ٢,٦٩١٨٦٢%. توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي وتمتد هذه العلاقة في الأجل الطويل، حيث أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة ١% في مصر تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٣٥٣٣٢٨%.

٦. مناقشة النتائج والخلاصة

توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين متوسط معدل التعريفية الجمركية ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في مصر، حيث أن تخفيض معدل التعريفية الجمركية، والتحول نحو السوق الحر يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لاستخدامات أكثر إنتاجية، كما يمكن الاقتصاد المصري من الوصول للتكنولوجيا والمعرفة من الدول المتقدمة، وتتفق نتيجة البحث هذه مع

نظرية الميزة النسبية، التي توصلت إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد المحلية من خلال واردات السلع الرأسمالية، والمدخلات الوسيطة، والتي تكون مكلفة للغاية لإنتاجها محلياً، حيث تكون هذه السلع ضرورية لإنتاج السلع التصديرية في البلدان الأقل نمواً.

كما توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، ويرجع الأثر السلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في مصر إلى استدامة عجز الميزان التجاري والذي يمثل عقبة أمام تحصيل مزايا الانفتاح التجاري، خاصة إذا اقترن بمعدلات نمو منخفضة، حيث لا يسمح هذا العجز بزيادة حجم التجارة بشكل مستمر. وتؤيد الدراسة الحالية دراسة كلاً من (Tekin, 2012; Udeagha & Ngepah, 2020)، والتي توصلت إلى وجود أثر سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

في حين توصل البحث إلى وجود أثر سلبي للعمالة على النمو الاقتصادي، وهو ما يشير إلى أن العمالة المصرية غير ماهرة وغير قادرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة والتكيف معها، وهو ما يعتبر أيضاً أحد الأسباب الهامة للأثر السلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. وتتفق نتيجة البحث هذه مع نظرية النمو الداخلي كما أشار لها (Young, 1991)، حيث إعتبرت جودة الموارد البشرية هي أحد المحددات الهامة للنمو الاقتصادي عبر البلدان، كما تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التجريبية منها (Rodrik., 1997; De Matteis, 2004; Chang, 2005;) (Sadiku, et al., 2015; Zahonogo, 2017; Huchet et al, 2018) حيث أشارت إلى أن للانفتاح التجاري تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي ولكن هذا الأثر مشروط ببعض الخصائص الاقتصادية، والتي من أهمها تراكم رأس المال البشري وتوافر العمالة الماهرة.

وبالتالي يتضح أنه لكي يكون لتحرير السياسة التجارية أثراً إيجابياً ملموساً على النمو الاقتصادي، فإن الاقتصاد المصري بحاجة إلى تخفيض معدل التعريفات الجمركية على الواردات لتحرير التجارة بشكل أكبر، خاصة بالنسبة للمدخلات المستوردة التي تسهم بشكل كبير في الإنتاج الصناعي المحلي المصري، وزيادة تراكم رأس المال المعرفي للعمالة عن طريق التعليم والتدريب بما يعمل على تحسين جودة رأس المال البشري، بالإضافة إلى العمل على تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وزيادة تراكم رأس المال المادي الثابت. للتحرك نحو المزيد من الانفتاح التجاري ومن ثم مساهمة السياسة التجارية بدور إيجابي وفعال في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استدامة.

١.٦. القيود الواردة على البحث

- هناك بعض القيود التي ينبغي الاعتراف بها، والتغلب عليها من خلال الدراسات اللاحقة هي:
- القيد الأول: عدم توفر البيانات الخاصة بمتوسط معدل التعريف الجمركية عن فترة الدراسة المحددة، حيث تتوفر بيانات متوسط معدل التعريف الجمركية المرجح طبقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي والتي تم الاعتماد عليها لموثوقيتها، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٩.
 - القيد الثاني: إن المؤشرات التي تم استخدامها لتحديد السياسة التجارية قد لا تمثل إلا منظوراً واحداً وتغفل بعض النقاط المهمة، على سبيل المثال، يتجاهل متوسط معدل التعريف الجمركية (كمؤشر لدرجة الحماية التجارية) الحواجز غير الجمركية، مثل نسب التغطية للحواجز غير الجمركية.

٢.٦. الاتجاه المقترح للبحوث المستقبلية

- في إطار القيود الواردة على البحث، يتم تقديم بعض المقترحات للبحوث المستقبلية كما يلي:
١. يمكن للأبحاث المستقبلية دراسة تأثير السياسة التجارية على النمو الاقتصادي من خلال دمج نسب التغطية للحواجز غير جمركية و/أو نسب علاوة السوق السوداء مع الانفتاح التجاري كمؤشرات للسياسة التجارية في حالة الاقتصاد المصري في نفس الإطار المستخدم في هذا البحث.
 ٢. كما يمكن للأبحاث المستقبلية توسيع الإطار الزمني للأبحاث المستقبلية لعدة عقود من أجل التوصل إلى نتائج أكثر دقة حول مؤشرات البحث.

قائمة المراجع

١. المراجع العربية

- حسين، أحمد محمد ٢٠٢٣، "العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر: في إطار نموذج ARDL"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ص: ٦٥-٨٨.
- يوسف، وفاء سعد إبراهيم ٢٠١٩، "تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ٢٧، العدد ١، ص ص: ١٣٣-١٦٣.

٢. المراجع الاجنبية

2.1. Books

- Rodrik, D 1997, 'Has Globalization Gone Too Far?', Harvard University. (<https://EconPapers.repec.org/RePEc:ii:ppress:57>).
- Gray, H 1985, 'The Argument for Free Trade and its Underlying Assumptions', Palgrave Macmillan, London, pp. 8-21. (https://doi.org/10.1007/978-1-349-06983-5_2).

2.2. Articles and periodicals

- Adu-Gyamfi, G, Nketiah, E, Obuobi, B&Adjei, M 2020, 'Trade Openness, Inflation and GDP Growth: Panel Data Evidence from Nine West Africa Countries', Open J. Bus. Manga, vol.8, pp. 314 - 328.
- Aghion, P.&Howitt, P 1992, 'A Model of Growth Through Creative Destruction', Digital Access to Scholarship at Harvard, Econometrica, vol. 60, no. 2.
- Bakari, S, El weriemmi, M& Mohamed, M 2022, 'The Impact of Digitalization and Trade Openness on Economic Growth: New Evidence from Richest Asian Countries', Journal of Research, Innovation and Technologies, vol.1, no. 2.(DOI:10.57017/jorit.v1.2(2).01).
- Barro, R. J&Sala-i-Martin, X 1992, 'Convergence', Journal of Political Economy, vol.100, no 2, pp. 223- 251.

- Barro, R. J. & Sala-i-Martin, X 1997, 'Technological Diffusion, Convergence, and Growth', *Journal of Economic Growth*, vol. 2, pp. 1-27
- De Matteis, A 2004, 'International Trade and Economic Growth in A global Environment', *Journal of International Development*, vol. 16, no. 4, pp. 575-588.
- Dollar, D & Kraay, A 2004, 'Trade, Growth and Poverty'. *The Economic Journal*, vol. 114, no. 493, pp. 22-49.
- Edwards, S 1998, 'Openness, Productivity and Growth: What do We Really Know?', *The Economic Journal*, vol. 108, no. 447, pp. 383 - 398.
- Frankel, A. & Romer, D 1999, 'Does Trade Cause Growth?', *American Economic Review*, vol. 89, no. 3, pp. 379-399.
- Grossman, G & Helpman, E 1991, 'Quality Ladders in the Theory of Growth', *The Review of Economic Studies*, vol. 58, no. 1, pp. 43- 61.
- Huchet- Bourdon, M, Le Mouel, C & Vijil, M 2018, 'The relationship between trade openness and economic growth: Some new insights on the openness measurement issue', *The World Economy*, vol. 41, no. 1, pp. 59 – 76.
- Idris, J, Yusop, Z & Abibullah, M 2016, 'Trade Openness and Economic Growth: A causality Test in Panel Perspective', *International Journal of Business and Society*, vol. 17, no. 2, pp. 281 - 290.
- Keho, Y 2017, 'The impact of trade openness on economic growth: The case of Cote d'Ivoire', *Cogent Economics & Finance*, vol. 5, no. 1, (doi.org/10.1080/23322039.2017.1332820).
- Khalid, M 2016, 'The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the Case of Turkey', *Research Journal of Finance and Accounting*, vol. 7, no. 10.
- Krugman, P 1979, 'Increasing Returns, Monopolistic Competition, and International Trade', *Journal of International Economics*, vol. 9, no. 4, pp. 469-479.
- Mckinley, D 2011, 'Entering the Dragon's Den: Neoliberalism and the SADC Free Trade Agreement', *Economic Justice Network*, Cape Town.

- Pesaran, M, Shin, Y& Smith, R 2001, 'Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships', Journal of Applied Econometrics, vol. 16, no.3, pp. 289-326.
- Ramsey, F 1928, ' A Mathematical Theory of Saving', The Economic Journal, vol. 38, no. 152,pp. 543-559.
- Romer, P 1990, ' Endogenous Technological Change',The Journal of Political Economy, vol. 98, no. 5, pp. S71- S102 .
- Sachs, J&Warner,A 1995, 'Economic Reform and the Process of Global Integration', Brookings Papers on Economic Activity, vol. 26, no. 1, pp.1- 118.
- Samuelson, P 1948, 'International Trade and the Equalisation of Factor Prices', The Economic Journal, Oxford University Press, Vol. 58, No. 230, pp. 163-184.
- Siddiqui, K 2018, 'David Ricardo's Comparative Advantage and Developing Countries: Myth and Reality', International Critical Thought, vol. 8, no.3, pp.426-452.
- Smith,G& Kulkarni, K2010, 'International Trade As An Engine of Economic Growth Revisited: A Case of Egypt', Journal of Emerging Knowledge on Emerging Markets,vol. 2.
- Solow, R 1956, ' A Contribution to the Theory of Economic Growth', The Quarterly Journal of Economics, vol.70, no.1, pp. 65-94.
- Sriyana, J&Afandi, A 2020, 'Asymmetric Effects of Trade Openness on Economic Growth in Selected ASEAN Countries', Economics and Management, vol. 23, no.2.
- Tekin R 2012, 'Development aid, openness to trade and economic growth in least developed countries: bootstrap panel Granger causality analysis',. Procedia-SocBehavScil,vol. 62, pp. 716 - 721.
- Udeagha, M &Ngpah, N 2020, 'The asymmetric effect of trade openness on economic growth in South Africa: a nonlinear ARDL approach', economic Change and Restructuring, vol. 50, no. 6,(DOI:10.1007/s10644-020-09285-6).
- Williamson, J 2002, 'What Washington Means by Policy Reform', Peterson Institute for International Economics, Washington.
- Young, W.& Spear, S 2013, ' MD Dialog on: Optimum Savings and Optimal Growth: the Cass-Malinvaud-Koopmans Nexus',

Macroeconomic Dynamics, vol. 18, no.1,(DOI:10.1017/S1365100513000291)

- Youssef, W 2023, 'Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Egypt', Scientific Journal of Business Research and Studies, Helwan University, vol. 37, no. 1, pp. 75-115.
- Zahonogo P 2017, 'Trade and economic growth in developing countries: evidence from sub-Saharan Africa', Journal of African Trade, vol. 3, no. 1, (DOI: <https://doi.org/10.1016/j.joat.2017.02.001>).

2.3. Thesis

- Eltahir, E. 2013, 'Does Trade Openness Promote Long-run Growth in Egypt? ARDL Bounds Testing Approach for Co-integration and Impulse Response (GIRF) Analysis for Causality', Master Thesis, The University of Ottawa, Ontario.
- Negem, S 2008, 'Free Trade and Economic Growth of Egypt, Ph. D. Thesis, Hull University, UK.
- Ulasan, B 2008, 'Trad Openness and Economic Growth: Across Country Empirical Evidans', Ph. D Thesis, The University of Nottingham.

2.4. Report

- Abou-Stait, F 2005, 'Are Exports the Engine of Economic Growth? An Application of Cointegration and Causality Analysis for Egypt 1977- 2003', African Development Bank, Economic Research Working Paper Series, No: 76.
- Chang, R, Kaltani, L & Loayza, N 2005, 'Openness Can be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities', NBER Working Paper, No. 11787 .
- El Din, H & El Dersh, A 1986, 'Foreign Trade Policy of Egypt', IMF eLibrary. (<https://www.elibrary.imf.org>).
- Lee, J. 1993, 'International Trade, Distortions, and Long-run Economic Growth', IMF Staff Papers, vol. 40, no. 2.
- OECD 1998, 'Open Markets Matter: The Benefits of Trade and Investment Liberalization', Paris.

- Rahman, M 2009, 'Contributions of Exports, FDI and Expatriates: Remittances to Real GDP of Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka', Southwest, Econ. Rev, 36, pp. 141-154.
- Thirlwall, A 2000, 'Trade, Trade Liberalisation and Economic Growth: Theory and Evidence', The African Development Bank, Economic Research Papers No:63..
- Young, A 1991, 'Learning by Doing and The Dynamic Effects of International Trade', NBER, Working Papers No:3577.
- WTO 1999, 'Trad Policy Review Egypt Report by the Secretariat, WT/TPR/S/55.